

سوريا بين احتلالين

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

الروس، وقد أمسى ذكرى سوداء في دفتر أحزان السوريين. إثر سيطرة القوات الجوية الروسية على الأجواء السورية، مدعومة بقوات مقاتلة لميليشيات الولي الفقيه الإيرانية وقوات الأسد على الأرض، اتسعت رقعة استهداف المناطق التي حررتها المعارضة، وكانت مساحتها في ذلك الوقت قد بلغت ما يعادل ثلثي مساحة سوريا.

بدأت المدن والقرى تسقط الواحدة تلو الأخرى بيد النظام وحلفائه، دافعا من نجا من أهلها إلى النزوح نحو الشمال، في أكبر عملية تهجير وتغيير ديموغرافي قسري شهدتها التاريخ المعاصر، بينما تعاطم عدد المغادرين للأراضي السورية هربا من دوامة العنف، حتى بلغ ما يقارب السبعة ملايين لاجئ ولاجئ، انتشروا في الأرض، ومنهم من لم ينج من غدر البحار وقضى غرقا قبل أن يبلغ اليابسة على الضفة الأخرى من العالم "المتمن" الذي كان شاهدا سلبيا على مأساة إنسانية مرعبة!

يذكر التاريخ المعاصر أنه في نوفمبر من العام 1991، انطلقت في جنيف مفاوضات سلام بين حافظ الأسد وإسحاق رابين. وفي الشهر نفسه من العام 2020 اختتمت في جنيف أيضا جولة جديدة من المفاوضات بين ريبث النظام السوري بشار الأسد وقوى المعارضة السورية.

المفاوضات الراهنة استندت إلى القرار الأممي رقم 2254، وتديرها اللجنة الدستورية المختارة من أطراف المعارضة والمجتمع المدني والنظام، ويفترض أن تخلص إلى كتابة دستور سوري جديد وإطلاق للاستفتاء الشعبي العام.

القاسم المشترك بين الحداثيين هو تلك "التقية السياسية" التي أنتجتها الأب والابن، على تناقض الطرف المقابل لهما في المفاوضات، بين عدو محتل في الحالة الأولى، وابن البلد وصاحب الحق في الثانية، ويهدف وحيد للرجلين هو الاستمرار في القبض على عنق السلطة مهما غلا الثمن، الذي يتم تسديد فواتيره من خزينة الدم السوري المسفوح.. ولا حسيب.

بعد الأسد الأب لا يختلف في إدارته لمفاوضات السلام عام 1991، عن سياسة ابنه في مناوآته الهزلية خلال المفاوضات الجارية بهدف إحباط الزخم الأممي لإنهاء معاناة الملايين من السوريين والنعاطي بجذبة ومسؤولية مع الاستحقاقات السياسية السورية للعام 2021.

ففي الحالة الأولى، تمكن الأسد الأب من الإفلات من الاستحقاقات الملزمة بالمناورة على الموائيق الدولية، ليحكم البلاد منفردا تحت شعار "اللاحرب واللاسلام"، شعار فضفاض اتخذ منه درية يحتمي خلفها ويبرز استمراره في طغيانه، في ظل قانون طوارئ منحه سلطات مطلقة استخدم خلالها ألوان العنف كافة للقضاء على معارضيه. أما ابنه، وريث عهده وتقيته، فبالعقيدة عينها كرز محاولات الهروب إلى الإمام، منذ إطلاق بيان جنيف 1، مروراً بالجولات التفاوضية الفئانية التي ترتبت عليه، وصولاً إلى الجولة الدستورية الراهنة.

قد لا يختلف الاحتلال الخارجي لأرض سورية من طرف عدو غريب عن احتلال داخلي قوامه نظام موغل في العنف والإبتكار والتعسف، ودوائر دولة ينخرها الفساد والارتهاق والتغول، واجهزة أمنية هي أقرب إلى المسالخ البشرية منها إلى مؤسسات قانونية لحفظ أمن المواطن، لا الاعتداء عليه والتنكيل به.

وتبقى الضحية العالقة بين فكّي الاحتلالين هي جوهر الوجد السوري الذي ينتهي.. ولا من مغيث.



الاستفتاء الثاني في كردستان

وهنا وهناك أصبح المال كله، والسلطة كلها، للحكام المتخالفين ولأبنائهم وأبناء إخوتهم وأعمامهم وأخوالهم وأصهارهم، ولعبيدهم، والسماحة الملتحقين بهم. أما المواطن، عدنا وعندهم، فله الله، ونصيبه الجري وراء لقمة العيش، والخوف من غضب الزعيم، ومعروف، تاريخيا، أن الجماهير الصابرة لا تنفجر، عادة، إلا حين تفقد صبرها، وحين يبلغ التعدي على حقوقها وكرامتها وحرمتها ورزق عيالها حدوا لا يعود في طاقتها احتمالا.

وقد كان متوقعا، منذ زمن طويل، أن يحدث في السليمانية وأربيل، ما حدث في بغداد والناصرية والبصرة والحلة والنجف وكربلاء، وقد حدث. وكان يمكن أن يحدث مثله في الموصل وتكريت وسامراء والرمادي والفلوجة، لو خرج الحشديون الإيرانيون من شوارعها وميادينها المحاصرة بالحديد والنار. الجماهير الكردية المنتفضة لا تطلب سوى إقالة الحكومة، ومحاربة الفساد، وتحسين الوضع الاقتصادي؛ شعاراتها وهناتاتها أوضح رسالة كتبها المنتفضون بالقلم العريض "يسقط للصوص"، "تسقط الحكومة الفاسدة". في وجهه الآخر، ما يحدث هو استفتاء شعبي عفوي شجاع وجريء، تقول فيه جماهير كردستان، بعد صبر طويل، إن الطامع السياسي الحاكم في السليمانية وأربيل وبغداد، قد بلغ أرنل العمر، وأصبح غير صالح للاستخدام، وإن عليه أن يرحل بالتي هي أحسن، أو بالسنة للهيب وقناني الغاز، كفاية، كفاية.

بلا رواتب، وغرقت المدن والقرى بمياه الأمطار والمجاري، وتراكت الأوساخ في الشوارع، في جميع ربوع الوطن الذي كان آمنا وجميلا ونقيا وخاليا من اللصوص. نعم، لقد تغيرت السليمانية وأربيل. فقد ظهرت فيها الممرات العالية، والطرق العريضة، والفنادق الفخمة، والمطاعم الفاخرة، وأخر موديلات السيارات البانخة، ونوادي الليل، ولكن ليس للمواطن الكردي العادي فيها نصيب، بل هي، كلها، لنخبة النخب من المسؤولين وذويهم، ولبن يدور في فلكهم. أما المدن والقرى الأخرى فما زالت في انتظار التغيير والتعمير والتنوير، باقية على حالها، من أيام الفقر والقهر والنهب القديم.

الأموال الطائلة التي هبطت، بالحق أو بالباطل، على حكومة الإقليم لم تستطع أن تقيم مشروعا واحدا إنتاجيا استراتيجيا صناعيا أو زراعيا يؤمن حياة الأجيال القادمة من غوائل الزمان. فهي نجحت فقط في جعل أصغر فرد من أفراد الأسترين الحاكمين في أربيل والسليمانية من أصحاب الثروات الطائلة المهزبة والمخزبة في مصارف أوروبا وأمريكا ودي، وجعلت أغلى القصور وأفخمها وأغلاها في لندن وباريس ونيويورك وواشنطن ودي أبناء مسعود وجلال وأبناء إخوتهم وأصهارهم وأبناء أعمامهم وأخوالهم ولبعض الذبول.

الفارق الوحيد بين أحزاب السلطة في بغداد وبين حكام الإقليم وأخلاقهم هو أن في بغداد شللا حاكمة فاسدة كثيرة تتناطح في ما بينها، على المناصب والمكاسب والرواتب، وفي كردستان شللتان فقط لا غير.

كل واحد من زعماء تلك المعارضة، بالتفصيل، ويعرفون تاريخه في النصب والاحتيال، واستعداده الفطري للتعامل حتى مع الشيطان، إذا اقتضت مصالحه الشخصية ذلك.

ولأنهم جميعا من طينة واحدة، فقد كان طبيعيا أن تشهد مؤتمراتهم، من أولها إلى آخرها، تسرب روائح كريهة، من غش ومحسوبية وطائفية وعنصرية وعمالة وتامر بعضهم على بعض، وهم يتقاسمون حصص المقاعد القيادية، أو يتعاركون على الهبات والمكرمات والمكافآت، التي تلوح بها هذه الدولة الأجنبية أو تلك.

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

ما جرى ويجري في السليمانية لا يختلف عما حدث ويحدث كل يوم في بغداد والناصرية والبصرة وغيرها. نفس الأسباب والدوافع ونفس النتائج، أجل، إنه نفس الغضب الذي يدفع الجماهير إلى الانتقام من الأحزاب الحاكمة، ونفس القسوة التي تستخدم لقمع المتظاهرين بالهراوات وقنابل الغاز وبالرصاصة الحية، إذا لم يرتدعوا من أول إشارة، ويعودوا إلى منازلهم طائعين أذلاء، لكي لا يتناولوا، بعد اليوم، على أسيادهم.

والذي تخبئه تفاصيل معارك السليمانية بين المواطنين الأكراد المقومين المسروقين، وبين قامعيهم وسارقهم المكشوفين المضطحين، هو أن كل ما كان قادة العمل السياسي الكردي يتحدثون به عن المظلومية، والدعوة إلى حماية كرامة المواطن، وضمان أمنه واستقلاله، واستعادة حقوقه المشروعة في العدالة والمساواة وفرص العمل والرخاء هو نوع من الخداع.

تماما كما فعل حلفاؤهم الإسلاميون المحتكرون للسلطة والمال والسلاح في النصف العربي من العراق؛ فكلمهم من طينة واحدة، لا فرق بين أي منهم. منذ الأيام الأولى للمعارضة العراقية التي كانت إيران، وهي في بدايتها أوائل التسعينات، الحرك الرئيس لها، مع دور هامشي لنظام حافظ أسد، وحتى دخول أميركا إليها، تمويلا وتوجيها وتسليحا، والعراقيون، سواء المقيمون خارج الوطن أو داخله، يعملون بحقيقة

الفارق الوحيد بين أحزاب السلطة في بغداد وبين حكام الإقليم هو أن في بغداد شللا حاكمة كثيرة تتناطح في ما بينها على المناصب والمكاسب والرواتب بينما في كردستان شللتان فقط لا غير

ومنذ أيام الغزو الأميركي الأولى للعراق، لم يفاجأ المواطن العراقي بما فعله بالوطن وأهله وكرامته وثوراته العائرون من مفاهي لندن ودمشق وطهران والرياض وبيروت ودي وعمان. وفي سبع عشرة سنة من حكمهم اقلست الخزينة، وأصبح الموظفون

إيران تمهد لخلافة السيستاني

العراق، خاصة خلال هذه الفترة التي تشهد حالة غضب شعبي أثبت أنه البطل الحقيقي في معركة استعادة هيبة العراق وإجهاض كل المشروعات التي تحاك ضده، وتتمنى، وهي تتابع الأحداث والمحاولات العربية والدولية لإخراجها من العراق، أن يتحقق حلمها في تعيين مرجعية في النجف موالية لها، فيهدأ تنتهي كل المحاولات الوطنية العراقية والعربية لاستعادة دولة العراق أو إنقاذها. ولكن سيبقى ذلك حلما؛ من المهم جدا بالنسبة إلى العرب، وهم يسعون لاستعادة العراق، أن تتغلغل قضية خلافة السيستاني، وأن تلقى اهتمامهم، لا أن يتروكا إيران تتمدد بمبررات شكلها الخارجي مساعدات، ولكن أهدافها الحقيقية استنزاف الثروات العراقية، وتغييب ثقافته.

إذا كان ترك العراق لإيران بعد إسقاط نظام صدام حسين خطأ استراتيجيا فادحا، من المهم الآن عدم السماح بتكرار الخطأ في أي خطوة أخرى.

والهندي والفني بشكل عام، وبالتالي فإن دخول "المال السياسي" الإيراني إلى العراق لن يقتصر على الاستفادة المادية فقط، بل هو مدخل مهم للتأثير على الثقافة العراقية، الدينية والفنية. والشيء الذي نتمنى ألا يكون خافيا على صناع القرار في الدول العربية، وليس فقط في العراق الذي يجتهد للتخلص من النفوذ الإيراني، أن عمر آية الله علي السيستاني حاليا تعدى العقد التاسع، وبالتالي فإن التفكير في إعداد خليفته هو أمر مطروح لدى الشيعة في العالم، وبما أن هناك أكثر من اسم على قائمة المرشحين، ولكن هناك البعض (اثنين) من أصول إيرانية يؤمنون بولاية الفقيه العامة وفق مدرسة آية الله الخميني، وهو ما يمثل قلقا للعرب. وعليه، فإن المساهمة المالية الحالية لتوسعة الحسينية لن تكون بعيدة عن تلك الاستعدادات لدعم من يخلف السيستاني، وفق منطق القوة الناعمة التي يتقنها النظام الإيراني في مجتمع لا يزال الدين يلعب فيه دورا مؤثرا. إيران تدرك أن السيطرة على النجف حل لا يقل أهمية عن السيطرة على

وبالتالي، فإن هذه المساهمة هي مدخل مهم في ممارسة أحد أوجه الفساد الإداري في العراق من خلال "الحشد الشعبي" المليء بالميليشيات الموالية للنظام الإيراني، بهدف الحصول على الأموال. ولكن، تبقى النقطة اللافتة ذات الاختيار العتبة الشيعية والمرادف الموجودة في مدينة النجف، لتمارس إيران قوتها الناعمة، وتوظفها بشكل حقيقي وفعلي، وربما تعيد من خلالها "هندسة" السياسة والثقافة العراقية بالكامل، والتي هي جزء من الهوية العراقية. فالعتبة الحسينية لها مكانتها عند الشيعة العرب، وهي تختلف من حيث دور المرجعية التي تكون خاصة، عكس ولاية الفقيه التي تؤمن بها إيران، فهي ولاية عامة، أي أن المرشد دورا سياسيا في النظام، كما هو الأمر في ولاية علي خامنئي. وعادة ما تكون المرادف والحسينيات تحفا فنية، سواء في الفن المعماري، أو في الزخارف التي تحملها. ومعروف عن الشعب العراقي براعته في المجال

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

تداولت مواقع إعلامية كثيرة مؤخرا خبرا عن نية النظام الإيراني المساهمة في توسعة العتبة الحسينية في مدينة النجف العراقية، وخصص لذلك مبلغ 600 مليون دولار أميركي. وقد علمتنا التجارب أن النوايا الإيرانية تجاه دول الجوار العربي عادة لا تنقسم بالبراءة ولا بالطيبة، فهي حتى وإن بدت للوهلة الأولى نوايا حسنة، تخفي وراءها أهدافا أخرى. هناك جملة من التبريرات التي يمكن أن يحملها هذا الخبر، كلها صحيحة، خاصة ما تعلق منها بـ"عراق ما بعد 2003"، الذي أعيد تشكيله أميركيا ليتناسب ومصالح النظام الإيراني في المنطقة، سواء من حيث أن العراق هو نقطة ارتكاز للتمدد الإيراني في الدول العربية وتهديد استقرار دول المنطقة، أو أنه "الركن الاقتصادي" التي يتخفف من خلالها النظام الإيراني لتخفيف وقع العقوبات الدولية المفروضة عليه.